الدوافع والرغبة التركية بالانضمام إلى الاتحاد الأوربي حتى عام ١٩٩٢

أ. د. حازم مجيد احمد
جامعة سامراء – كلية التربية

الباحث: نادر غفوري نادر

أ. م. د. أحمد محمود علو
جامعة سامراء – كلية التربية

الملخص

يركز البحث في ثناياه عن الجمهورية التركية ورغبتها بالانضمام للاتحاد الأوربي، وذلك أملاً للإفادة من التطور الاقتصادي والعلمي، فعملت على تحسين علاقاتها الاقتصادية والسياسية تماشياً مع شروط الاتحاد للانضمام إليه، وعلى الرغم من كل الإصلاحات التي قامت بها تركيا إلا إنها لم تتمكن من تحقيق رغبتها بسبب الشروط التعجيزية ومماطلة ومراوغة دول الاتحاد الأوربي التي حالت دون الموافقة، بل دخلت تركيا في مفاوضات مفتوحة غير منتهية، فأصبحت واقعة في جدلية الاستيعاب والاستبعاد، وفي واقع الحال هدف الجانب الأوربي القضاء على الهوية الإسلامية وتحقيق مصالحه، فضلاً عن محاولاته لإضعاف الجانب التركي عن طريق استعماله القضية الأرمنية والقبرصية وملف حقوق الإنسان؛ للضغط على الجانب التركي لتقديم التنازلات وجعله متلهفًا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

الكلمات المفتاحية: تركيا، حلف الناتو، القضية الأرمنية، حقوق الإنسان، أوزال.

Al Malweah for Archaeological and Historical Studies, Vol 10, Issue 34-1, Nov 2023
P-ISSN: 2413-1326 \ E-ISSN: 2708-602X

Turkish motives and desire to join the European Union until 1992

Nadir Ghafouri Nadir
Dr. Hazim Majeed Ahmed
Dr. Ahmed Mahmood Alaw
University of Samarra-College of Education

Abstract

The research focuses on the Republic of Turkey and its desire to join the European Union, in the hope of benefiting from economic and scientific development. It worked to improve its economic and political relations in line with the Union's conditions for joining it. Despite all the reforms that Turkey carried out, it was unable to achieve its desire because The impossible conditions, procrastination and evasion of the European Union countries prevented approval. Rather, Turkey entered into open, endless negotiations, becoming caught in the dialectic of assimilation and exclusion. In fact, the European side's goal is to eliminate Islamic identity and achieve its interests, in addition to its attempts to weaken the Turkish side by using it. The Armenian and Cyprus issue and the human rights file; To pressure the Turkish side to make concessions and make it eager to join the European Union.

Keywords: Türkiye, NATO, the Armenian issue, Human rights, Ozal.

المقدمة:

تنبع أهمية دراسة موضوع رغبة تركيا بالانضمام إلى الاتحاد الأوربي؛ لما يحققه انضمامها إليه من فوائد كبيرة، ولاسيما لما تتماز به من ثقلها الديموغرافي وموقعها الجغرافي الاستراتيجي المهم، فضلًا عن أنّها ترتبط بعلاقات قوية مع الغرب بعضويتها في حلف شمال الأطلسي، مما يجعلها إحدى القوى الفاعلة في النظام الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط.

لذا تسعى تركيا جاهدة منذ عدة عقود إلى الانضمام إلى الاتحاد الاوربي تيقنًا منها أنّ ذلك سيؤدي بانتقالها إلى الأفضل بالاستفادة من التطور العلمي والتكنولوجي الموجود في الاتحاد الاوربي، لذا فإنّ تركيا عملت على تحسين علاقاتها الاقتصادية والسياسية مع ذلك الاتحاد وفقًا لشروط الأخير والذي بدوره يريد من تركيا أنْ ترتقي إلى شروط الانضمام إليه؛ لتحقيق مصالحه من دون منحها عضوية كاملة لتفاعل مجموعة من الأسباب، كل ذلك يجعل تركيا تقع في جدلية (الاستيعاب– الاستبعاد) والتي تعني إما انضمام تركيا بعد مسيرة طويلة ومليئة بالشروط التعجيزية إلى الاتحاد الاوربي وما يعزز ذلك الطرح ولاسيما في الجانب الاقتصادي والسياسي.

ومن ذلك المنطلق فإنّ اختيار موضوع: **(الدوافع والرغبة التركية بالانضمام إلى الاتحاد الأوربي حتى عام ١٩٩٢)**، سعى إلى معالجة الحقائق التي جعلت تركيا تسعى بالانضمام الى الاتحاد الأوربي منذ منتصف القرن العشرين على الرغم من تحقيق تركيا العديد من الإنجازات والتطورات السياسية والاقتصادية.

واقتضى تقسيم البحث على مقدمة ومبحثين وخاتمة، جاء المبحث الاول بعنوان: **الدوافع التركية للانضمام إلى الاتحاد الاوربي**، اما المبحث الثاني فتناول: **تطور الرغبة التركية بالانضمام إلى الاتحاد الاوربي.**

المبحث الأول: الدوافع التركية للانضمام إلى الاتحاد الأوربي:

أولًا: الموقع والدافع الجغرافي لتركيا:

تقع تركيا في الطرف الشمالي الشرقي للبحر الأبيض المتوسط وجنوب شرق أوربا، ويقع الجزء الأكبر من مساحتها (الأناضول) في قارة آسيا بما نسبته ٩٧٪ من مساحتها الإجمالية المقدرة بـ ٧٧٩٤٥٢ كلم٢، وجزء منها يقع في قارة أوربا تراقيا الشرقية تمثل ٠٣٪ من مساحتها، وتطل على البحر الأبيض المتوسط في الجنوب والبحر الأسود في الشمال، وبحر إيجة في الغرب تجاورها اليونان وبلغاريا من الغرب، وروسيا وأوكرانيا شمالًا عبر البحر الأسود، وجورجيا وأرمينيا وأذربيجان وإيران شرقًا وسوريا والعراق جنوبًا، ويفصل بين جزئيها الأسيوي والأوربي بحر مرمرة ومضيقا البوسفور والدردنيل(١).

وتعدّ تركيا من الدول التي تتمتع بموقع استراتيجي مهم إذ تقع بين قارتي آسيا وأوربا، ما بين خطي عرض ٣٥ درجة ٤٣ درجة شمالًا، وبين خطي طول ٢٥ درجة و ٤٥ درجة شرقًا، وتحتل تركيا المركز السابع والثلاثين عالميًا من حيث المساحة(٢).

ويقع ما يقرب من ٣٪ من مساحة تركيا في أقصى الطرف الشرقي من جنوب قارة أوربا، وهو ما يطلق عليه تراقيا، وتقع مدينة اسطنبول في هذا الإقليم، أما الجزء الأكبر من مساحتها فيقع في آسيا الذي يحتل ٩٧٪ من تركيا، ويطلق عليه الأناضول(٣).

وتتمتع تركيا أيضًا بموقع منماز من مناطق العبور وساحات صراع النفوذ البرية والجوية والبحرية، وتتقاطع في تركيا المحاور التي تربط الكتلة البرية الأورو– آسيوية مع البحار الساخنة وإفريقيا على خط شمال – جنوب بمنطقتي عبور بريتين مهمتين هما: البلقان والقوقاز، أما في اتجاه شرق – غرب، فتعدّ شبه جزيرة الأناضول أهم حلقة في سلسلة حزام شبه الجزر الاستراتيجي الذي يطوق القارة الأورآسيوية، وكانت منطقة الأناضول إحدى أهم المناطق التي كانت باستمرار مرشحة لأن تكون مركزًا لقوة سياسية بشكل دائم(٤).

وتعدّ منطقة الشرق الأوسط والبلقان والقوقاز من المناطق المرتبطة بشكل مباشر مع تركيا، وهي تتقاسم معها العديد من الخصائص والمحددات الجغرافية، وهي مناطق عبور مهمة، فمنطقتا البلقان والقوقاز مهمة للانتقال بين شمال وجنوب أوراسيا، أما الشرق والغرب من شبه الجزيرة الهندية شرقًا إلى شمال إفريقيا غربًا، فهي مناطق لا يمكن فصلها عن تركيا بحكم التراكم التاريخي والتقارب الجغرافي(٥).

أما المناطق البحرية فإنّ تركيا تمتلك ثلاث واجهات بحرية تشترك في التكامل الذي يعطي لتركيا ثقلًا استراتيجيًا بالنسبة إلى طرق النقل البحرية، فعلى سبيل المثال: تتعلق مسألة

نقل نفط حوض بحر قزوين بسياسة مرتبطة بالبحر الأسود ومضيقي بحر مرمرة (البوسفور والدردنيل) وبحر إيجة وشرق البحر الأبيض المتوسط، وتمتلك تركيا أكبر شريط ساحلي في البحر الأسود يمكنها من التحكم في حركة النقل البحري بين شرق آسيا ووسط وشرق أوربا، فضلًا عن الدور الذي يشغله المضيقان البحريان اللذان تمتلكهما للولوج إلى البحر الأبيض المتوسط عبر بحر إيجة[٦]، وهما منفذان لنقل نفط دول الخليج العربي إلى أوربا وأفضل الطرق للوصول إلى الأسواق الأوربية لكونهما منطقة وسط بين مناطق إنتاج المحروقات ومناطق الاستهلاك[٧].

ويعدّ المتغير السكاني للدولة أحد عناصر قوتها وهي مرتبطة بالتنوع داخل المجتمع فكلما كان متنوعًا من غالبية واحدة كان أكثر تماسكًا واستقرارًا، فضلًا عن تناسب عدد السكان مع الناتج القومي للبلد، فكلما طرأ خلل في هذا التناسب كان عدد السكان عبئًا على استقرار الدولة، ممّا يؤدي إلى عدم الاستقرار ولاسيما إذا كانت المساحة شاسعة وكان هناك تفاوت في التنمية بين الأقاليم[٨].

وتنظر أكثرية النخب السياسية والتجارية والثقافية التركية إلى العلاقات مع الاتحاد الاوربي في سياق يتجاوز اعتبارات السياسة الخارجية كثيرًا، فهذه النخب تعتقد أنّ مستقبل بلادها ومصالحها الاستراتيجية ستعتمد بصورة كبيرة على قوة هذه العلاقات ومتانتها، وليست المسألة في نظر هؤلاء إلا مسألة حصول تركيا على الاعتراف بأنّها دولة أوربية، وتشكّل عضوية تركيا في الاتحاد الاوربي –بحسب اعتقادهم– مرادفًا للاعتراف بإضفاء ثوب معايير الحضارة الغربية المعاصرة على تركيا بما يحقق في الوقت نفسه (الانتصار النهائي للثورة الكمالية)، وتشير هذه النخب إلى أنّ تركيا كانت جزءًا من السياسة والأرض الأوربيتين منذ قرون، وفي هذا الصدد قال أوزدن سانبرك السفير التركي في لندن في معرض حديثه عن أهمية العلاقة بين تركيا والاتحاد الأوربي: **((كانت تركيا دائمًا جزءًا رئيسيًا من المنظومة الأوربية منذ أقدم العصور والأزمنة ٠٠٠ يتعذر تصور أوربا دون تركيا ٠٠٠ وبالتالي فإنّنا حين ننظر إلى مشكلات تركيا مع الاتحاد الأوربي، مهما كان رأي بعض القادة الأوربيين، إنما ننظر إلى مشكلة أوربية داخلية لا إلى مشكلة خارجية))**[٩]. هذا الشعور ولّد قناعة لدى النخب التركية المختلفة بأنّ مستقبل تركيا إنّما يرتبط بأوربا، وبالتالي فلا بديل عن الانضمام إلى الاتحاد الأوربي.

ثانيًا: الدوافع السياسية:

تنقسم الدوافع السياسية التي تقف وراء رغبة تركيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوربي، إلى دوافع داخلية وأخرى خارجية، فالداخلية تتمثل في اتفاق غالب التيارات السياسية التركية على تأييد

التحاق بلادهم بالاتحاد الأوربي، على الرغم من اختلاف التوجهات السياسية، ويستوي في ذلك العلمانيون والإسلاميون واللبراليون، واليمين واليسار السياسيان، والنخب التجارية والثقافية والأقليات المختلفة، وكل الناقمين على السياسة الداخلية، ولاسيما في مدة ما بعد حكم رئيس الوزراء التركي توركوت أوزال[١٠] التي أظهرت الحكم العسكري على صورته الحقيقية في الهيمنة والسيطرة على البلاد[١١].

واتفق معظم التيارات السياسية في تركيا على تأييد انضمام بلدهم إلى الاتحاد الأوربي؛ بسبب السلطة الكبيرة التي تتمتع بها المؤسسة العسكرية والتي تساعد الانضمام إلى الاتحاد في إجراء الإصلاحات السياسية اللازمة، من تشجيع للديمقراطية وممارسة الحياة السياسية[١٢].

ومن الواضح أنّه لا يوجد أحد في تركيا يعتقد أو حتى يأمل في أنّ التغيّر للأحسن سيحدث من داخل تركيا نفسها، فالسلطة الكبيرة التي تتمتع بها المؤسسة العسكرية التركية ستتطلب وقتًا طويلًا للغاية ليتمّ حلّها أو تغييرها، وتبعًا لذلك أصبح مسلَمًا به لدى الكثير من تيارات المجتمع التركي، وأنّه لا مخرج من الأزمة الداخلية التركية إلا بالاتحاد الأوربي؛ لأنّ انضمام تركيا إلى الاتحاد سيساعد في إجراء الإصلاحات السياسية والاقتصادية اللازمة في البلاد، ونشر الديمقراطية، وحماية حقوق الإنسان، والأهم من ذلك كلّه (تقليم أظافر) المؤسسة العسكرية التركية، وتقليص سيطرتها على المقاليد السياسية في تركيا، فضلًا عن أنّ ذلك سيتيح للأقليات والحركات والأحزاب السياسية التركية التعبير عن الرأي وممارسة الحياة السياسية والثقافية بشكل أفضل[١٣].

وكانت الدوافع السياسية الخارجية وراء اندفاع تركيا تجاه المجموعة الأوربية تتمثل في التنافس مع اليونان، فانطلاقًا من الصراعات العميقة بين الدولتين المتشاطئتين على بحر إيجة، تبقى تركيا شديدة الحرص على التمتع في علاقاتها مع البلدان الأوربية على صعيد السياسة الخارجية، بمكانة لا تقلّ عن المكانة التي تحتلها اليونان، وبالتالي فإنّ الطلب التركي للالتحاق بركب السوق الأوربية المشتركة، الذي جاء بعد الطلب اليوناني المماثل عام ١٩٥٩ كان نتيجة منطقية لذلك التوجه، ومما قد يثير قدرًا كبيرًا من الأسف في أنقرة أنّ اليونان توظّف وضعها كعضو في المجموعة الأوربية لإبقاء تركيا مفصولة عن أوربا، من دون أنْ يكون الأعضاء الآخرون قادرين على منع اليونان من القيام أو راغبين في منعها[١٤] .

ثالثًا: الدوافع الاقتصادية:

ثمة مصالح ودوافع اقتصادية ذات أهمية بالغة في علاقات تركيا مع الاتحاد الأوربي، فالأخير يمثّل سوق التصدير الرئيسة لمجمل المنتجات الزراعية والصناعية التركية، وأنّ التزود

المستمر بالسلع الرأسمالية من الاتحاد، وهي سلع ضرورية للتنمية والتحديث الاقتصاديين في تركيا، يشكّل مطلبًا ملحًا آخر من مطالب سياسة تركيا التجارية، ومن جانبٍ آخر فإنّ إمكانية الانتقال الحر للعمال الأتراك إلى أوربا، هذا الانتقال الذي ترسّخ مبدئيًا في اتفاقية عام ١٩٦٣، قد تعرّضت لشيء من الإهمال والتقييد، بعد أنْ أصبح تحققها منطويًا على احتمال ألّا يكون مجديًا في ظلّ ارتفاع معدلات البطالة في أوربا[١٥]، غير أنّ الأمر يبقى من حيث المبدأ أداة تلقى الترحيب من أدوات رفع الضغط عن سوق العمل في تركيا نفسها التي تعاني أعباء بطالة هيكلية، وكحصيلة جانبية يمكن لهجرة قوة العمل أنْ تضمن أيضًا قدرًا معينًا من تدفق العملة الأجنبية عبر تحويلات العمال، غير أنّ الأكثر أهمية ممّا سبق ضمان تدفق مطرّد وكبير للاستثمارات الأجنبية المباشرة من الشركات الأوربية، فمن شأن ذلك أنْ يعرض تدني الادخار، ويساعد على حيازة خبرات وتكنولوجيا جديدة تحتاج إليها تركيا حاجة ماسة لمتابعة التحديث المستمر لاقتصادها، وخلافًا لما كانت عليه الأحوال المبكرة من العلاقات، لم تعد المساعدات المالية الممنوحة لتركيا عبر بروتوكولات الشراكة المالية ذات أهمية مالية؛ بسبب التطور السريع الذي عاشته تركيا[١٦]، ومع ذلك، فإنّ أهميتها السياسية تنامت كثيرًا؛ نتيجة المناخ السياسي المتدهور بين تركيا والاتحاد الاوربي، فجنبًا إلى جنب مع قبولها مرشحًا لعضوية الاتحاد بالاسم، ويعدّ إطلاق مساعدات الاتحاد الأوربي الواردة في اتفاقية الوحدة الجمركية بنظر الأتراك محكّ اختبار لمدى استعداد الاتحاد وقدرته على التعامل بندّية مع تركيا[١٧].

وبانضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي ستصبح السوق الأوربية سوقًا لتصدير المنتجات التركية وبالأخص الزراعية والنسيجية، فضلًا عن أنّها تستفيد من المنتجات الأوربية لتدعيم اقتصادها ولاسيما المنتجات الصناعية من معدات ضرورية للتنمية والتحديث الاقتصادي، وأنّ أوربا ستكون منفذًا للعمال الأتراك الذين يشكّلون ضغطًا على سوق العمالة، وهو ما من شأنه أيضًا أنْ يدرّ تدفقًا للعملة الأجنبية عبر التحويلات المالية[١٨]، فضلًا عن ذلك تتدفق إلى تركيا الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الشركات لمتابعة التحديث المستمر لاقتصادها [١٩].

رابعًا: الدوافع الأمنية:

شكّل الهاجس الأمني السبب الرئيس الذي دعا تركيا بعد الحرب العالمية الثانية إلى الاندماج في نظام الأمن الغربي (الأوربي – الأمريكي) عبر قبول العرض الذي أعلنه الرئيس الأمريكي هاري ترومان[٢٠] عام ١٩٤٧، والخاص بالتزامات الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط، وما لبثت تلك المبادرة، بسبب تطور الخصومة والعداء بين الشرق والغرب، والتنافس بين القوتين العظيمتين، أنْ أفضت إلى محاولة دمج تركيا بالنظام الأمني والاقتصادي الغربي، وبات

التطور السياسي والاقتصادي للبلاد معتمدًا على هذه العلاقات التي ظلّت في البداية مرتكزة على الولايات المتحدة الأمريكية، إلا أنّ أنقرة ما لبثت أنْ زادت من توجهاتها نحو أوربا الغربية مع تنامي شعور تركيا بالاستياء من الولايات المتحدة الأمريكية، ولاسيما من مواقفها في المراحل المختلفة لتطورات القضية القبرصية (رسالة جونسون عام ١٩٦٤، وحظر توريد الأسلحة الأمريكية لتركيا في المدة ١٩٧٥– ١٩٧٨)، وعدم اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بهواجس تركيا الأمنية في مدة الانفراج الدولي أواخر الستينيات وبداية السبعينيات من القرن العشرين [٢١].

وأدركت تركيا شيئًا فشيئًا أنّها عنصر مهم من عناصر الجزء الأوربي من حلف شمال الاطلسي (الناتو) [٢٢] بدرجة أكبر مما هي بالنسبة إلى الجزء الأمريكي منه، فباتت تطمع في الحصول على مساعدات أوربية على الصعيد العسكري تعوض المساعدات الأمريكية المقلصة لتركيا، غير أنّها ما لبثت أنْ شعرت بخيبة الأمل حينما ألفت نفسها لاحقًا مهملة إلى حدّ كبير من الجانب الأوربي في غمرة انشغال دولة بتطوير نوع جديد من السياسة الأمنية والدفاعية بعد انتهاء الحرب الباردة في مطلع التسعينيات في إطار الوحدة الأوربية، ومهما يكن من أمر، فقد حرصت تركيا على إبقاء أمنها القومي شديد الارتباط والاعتماد على الأمن الأوربي في أطره الدفاعية والأمنية، بما ينطوي عليه ذلك من حفاظ على روابط أمنية قوية مع الحلفاء الأوربيين[٢٣].

وهناك أسباب أخرى دعت تركيا للانضمام إلى المجموعة الأوربية ومنها[٢٤]:

١– إنّ الأتراك لا يمكنهم عزل أنفسهم عن أوربا، بحكم الجوار الجغرافي لتركيا مع أوربا، فضلاً عن أنّ التطورات السياسية التي تحدث في أوربا تؤثر على تركيا بشكل أو بآخر.

٢– ثمة قناعة تركية تذهب إلى أنّ تنمية وتطوير علاقاتها الاقتصادية مع دول الاتحاد الأوربي سيحقق لها مكاسب كبيرة في مجال الاستثمار، والتجارة، والتكنولوجية، إذا ما تمّ اندماج اقتصادها بالاقتصاد الأوربي، فضلًا عمّا تجلبه تركيا من مساعدات في هذا المجال.

٣– إنّ انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي سيقوي ويعزّز العلاقات السياسية مع الدول الأوربية، ولاسيما الدول غير الأعضاء في حلف الناتو.

٤– تسعى تركيا إلى أسواق لمنتجاتها في أوربا، بإزالة الحواجز الجمركية والحدّ من وسائل حماية الصناعات الوطنية .

٥– رغبة تركيا بالخروج من إطار كونها دولة طرف إلى دولة المركز، ولاسيما بعد إدراكها لمكانتها الإقليمية والدولية.

٦- سعي تركيا إلى حلّ القضايا المتعلقة بينها وبين بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوربي والتي تؤثر سلبًا على مسألة الانضمام، مثل: (القضية القبرصية) و(القضية الأرمنية)[٢٥].

المبحث الثاني: تطور الرغبة التركية بالانضمام إلى الاتحاد الأوربي:

أولًا: الرغبة التركية في انضمامها إلى الاتحاد الأوربي

أحدث النظام الجمهوري الذي أسسه مصطفى كمال أتاتورك[٢٦] في التاسع والعشرين من تشرين الأول ١٩٢٣، انقلابًا في مجالات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التركية، وكان من أبرز عناصر ذلك الانقلاب السعي إلى سلخ تركيا عن تراثها التقليدي، وتبني التوجهات الغربية ومفاهيمها العصرية، ومحاولة زجّها في صلب الأطر الفعلية الجديدة، وانمازت هذه المرحلة ببناء النظام السياسي وتوطده حتى عدّت من أدق المراحل وأخطرها في النظام السياسي التركي المعاصر[٢٧].

واعتقد اتاتورك أنّ تطبيق تلك المفاهيم والتوجهات في السياسة الداخلية، كان يعني من وجهة نظره التقرب من العالم الغربي بتطبيق المدنية الغربية، وبذلك استطاع اتاتورك وطوال مدة حكمه في بداية العشرينيات من القرن الماضي حتى وفاته عام ١٩٣٨ إبعاد تركيا عن طابعها الشرقي[٢٨]، فضلًا عن أنّ خلفاء اتاتورك الذين جاءوا من بعده حاولوا ترجمة نظريته في إطار السياسة الخارجية أيضًا، وهي عدّ تركيا جزءًا لا يتجزأ من أوربا، والعمل على كون ذلك شيئًا مقدسًا لا يمكن المساس به، وهذه الأمور تتعلق في كيفية إيجاد دولة علمانية تقتبس من أوربا، وسائل المدنية المعاصرة والتي تقوم على المبادئ الاتاتوركية التي نادى بها مصطفى كمال منذ بداية العشرينيات من القرن العشرين[٢٩].

ونستنتج من ذلك أنّ السياسة التركية منذ عهد اتاتورك إلى عصمت اينونو (١٩٣٨-١٩٥٠) [٣٠] أكدت على مسألتين رئيستين هما[٣١]:

١. محاولة تبني معالم الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية الغربية.
٢. ربط الأمن القومي التركي بالأحلاف الغربية ولاسيما الأمريكية.

وشهدت تركيا عدّة تحولات في تاريخها الحديث جعلت منها دولة قوية فاعلة في محيطها الاستراتيجي، إذ اعتمدت على ما هو موجود لديها من مقومات تاريخية وجغرافية، وما هو مستحدث من مقومات اقتصادية وجيوسياسية، لتصبح بذلك دولة قوية تستطيع المحافظة على كيانها ووجودها[٣٢].

وانخرطت تركيا في بدايات الخمسينيات من القرن العشرين في حلف شمال الأطلسي لتصبح عضوًا فاعلًا فيه، كما في عام ١٩٥٩، إذ طلبت تركيا العضوية في السوق الأوربية المشتركة، ثم الانخراط في الجماعة الأوربية للفحم والصلب، إلا أنّ مع بدايات الستينيات بدأ التقارب يتلاشى بين تركيا والاتحاد الأوربي، تارة بذريعة انتهاك حقوق الإنسان، وتارة أخرى بحجة الحكم العسكري الدكتاتوري، وعملت تركيا جاهدة لتلبية شروط الانضمام إلى الاتحاد الأوربي، اذ أقرت حزمة من القوانين والتعديلات التي مسّت الكثير من التشريعات، شملت الدستور والمؤسسة العسكرية والحياة العامة، فضلًا عن الإصلاحات الاقتصادية العميقة التي مسّت كل جوانب الاقتصاد التركي(٣٣).

وحاولت تركيا الانخراط في الاتحاد الأوربي، وكان أول طلب تقدمت به في تموز عام ١٩٥٩، للاشتراك في الجماعة الأوربية للفحم والصلب، أرادت بها الانضمام إلى السوق الأوربية المشتركة، إلا أنّها لاقت صعوبات كثيرة ولاسيما بعد أول انقلاب عسكري في عام ١٩٦٠(٣٤)، والذي تم فيه انتهاك حقوق الإنسان بفعل العنف الذي مورس في تلك المدة(٣٥).

وأدركت تركيا صعوبة المهمة، فاتجهت نحو حليفتها الولايات المتحدة الأمريكية التي تجمع بينهما روابط متينة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية؛ لمساعدتها على الانضمام إلى الاتحاد الأوربي؛ لما لديها من علاقات استراتيجية ونفوذ وتأثير قويين على دول الاتحاد، ولاسيما أنّ الولايات المتحدة الأمريكية ترغب في بسط نفوذها على الاتحاد بحلفائها، ولاسيما بريطانيا وتركيا بعد الانضمام، مما دعا دولتي الاتحاد الأوربي الرئيستين (فرنسا وألمانيا)، إلى رفض تدخل الولايات المتحدة الأمريكية في شؤون الاتحاد، وعدّتا الضغط الأمريكي في موضوع انضمام تركيا هو تدخلًا في الشؤون الداخلية للاتحاد(٣٦).

ولم يلقَ الطلب الذي تقدمت به تركيا للجماعة الأوربية في عام ١٩٥٩، أيّ معارضة أو رفض من الجانب الأوربي بشكل قاطع، وفي الثاني عشر من ايلول ١٩٦٣ نجحت تركيا في توقيع اتفاقية أنقرة للشراكة الاقتصادية (السوق الأوربية المشتركة (CEE) مع المجموعة الأوربية، وأنّ هذا الحدث شجع تركيا على اتخاذ المزيد من الخطوات التي تؤهلها للانخراط أكثر في الجماعة الأوربية، إذ حرصت على تبني هوية أوروبية باعتبار أنّ لها امتدادًا فيها، واعتقدت النخبة التركية أنّ ذلك ممكنًا باستكمال بعض الشروط مثل: الديمقراطية وحقوق الإنسان، وربما رأت هذه النخبة أنّ تركيا قد حققت شروط العضوية بالفعل(٣٧).

وعدّت تركيا انضمامها للاتحاد الأوربي بوصفها عضوًا كامل الحقوق والواجبات، أبرز حلقات استكمال مشاركتها في المؤسسات الغربية، وشهادة التصديق على قبول الدول الغربية

للالتحاق التركي الكامل بركبها، بالمعاني الحضارية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية، والنخبة الحاكمة في تركيا وهي تتطلع للانضمام للاتحاد الأوربي، وتكاد تعلن عن إدراكها أنّ الاتحاد الأوربي ليس مجرد إطار دولي اقتصادي بحث يضمّ دولًا تنتمي جغرافيًا إلى القارة الأوربية، وإنما هو إطار له أسسه غير المنظورة فكريًا وثقافيًا وفلسفيًا(٣٨).

وعلى الرغم من أنّ علاقة تركيا بالاتحاد الأوربي بدأت رسميًا عام ١٩٦٣ عندما أصبحت عضوًا مشاركًا في الجماعة الأوربية بموجب اتفاقية أنقرة، أو ما أطلق عليها اتفاقية (الزمالة) أو (الشراكة)، فإنّ بداية العلاقة بين الجانبين كانت تقوم على أساس أمني من الجانب الأوربي خصوصًا، والجانب الأوربي– الأمريكي عمومًا، ففي ظروف الخصومة والعداء التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية بين الشرق والغرب، ونشوء ما سمّي بالحرب الباردة، كان لابد لتركيا التي تعرضت لتهديدات سوفيتية، من وجهة النظر الغربية، من أنْ تكون محكمة الارتباط بالمعسكر الغربي لتساعده في التصدي للخطر السوفيتي الذي كان يهدّد مصالح كلّ من تركيا والغرب على حدّ سواء، وإزاء التطورات السياسية والاقتصادية التي شهدتها الساحة الأوربية، ونشوء الجماعة الاقتصادية الأوربية أو السوق الأوربية المشتركة، حاولت تركيا الانضمام إلى هذه السوق، إذ تقدّمت بطلب الانتساب إليها منذ تموز عام ١٩٥٩، أي: عقب طلب اليونان الانتساب إليها مباشرة، وكان لابدّ من إشراك تركيا في تلك التطورات؛ لضمان استمرار تحالفها مع الغرب، غير أنّ تركيا لاقت صعوبات كثيرة في انتسابها للسوق الأوربية المشتركة؛ لأنّها كانت تشكو دائمًا من عجز في ميزانها التجاري، ومع ذلك وافقت دول السوق على انتساب تركيا إليها في الثاني عشر من أيلول ١٩٦٣(٣٩).

وسعت تركيا بهذه الاتفاقية لتحقيق ظروف مناسبة للانضمام الكامل إلى السوق الأوربية، وكان هذا الاتفاق بمثابة شراكة بين تركيا ومجلس الجماعة الاقتصادية الأوربية للدول الستة الأعضاء في حينها، وقد دخل حيز التنفيذ عام ١٩٦٤، واستطاعت تركيا على الرغم من ظروفها السياسية والاقتصادية المعقّدة، أنْ توقّع البروتوكول الإضافي مع السوق الأوربية المشتركة في الثالث والعشرين من تشرين الثاني ١٩٧٢، الذي دخل حيز التنفيذ في كانون الثاني ومع هذا النجاح النسبي الذي حققته تركيا في طريق اندماجها بالجماعة الأوربية (٤٠).

ومرّت الدول الأوربية بعد اتفاقية أنقرة مرحلة مهمة ولاسيما مرحلة تستهدف مساعدة الدولة التي تقدمت بطلب العضوية لتكييف اقتصادها مع اقتصاديات دول الاتحاد(٤١).

إنّ الإصرار التركي على طلب الانضمام إلى السوق الأوربية المشتركة ينطلق من مسألة أنّه حقّ؛ كونها عضوًا في حلف شمال الأطلسي منذ عام ١٩٥٢، وتشكل سوقًا مفتوحًا للواردات

الأوربية، وقد أشارت الحكومات التركية المتعاقبة إلى أنّ العضوية في المجموعة الأوربية هي طبيعية؛ بسبب موقعها الاستراتيجي الذي يعدّ حائطًا دفاعيًا أولًا لأمن أوربا، ومع ذلك لازال بعض الأوربيين يفكرون بأنّ تركيا دولة كبيرة ذات توجه إسلامي، وتقع معظم أراضيها (٩٧%) في آسيا [٤٢].

ثانيًا: تطور الرغبة التركية للانضمام إلى الاتحاد الأوربي:

اتسمت علاقة تركيا بأوربا بنوع من التوتر؛ بسبب الانقلابات العسكرية التي حدثت بين عامي ١٩٧١ – ١٩٨٠، وكذلك بسبب التدخل العسكري التركي في قبرص عام ١٩٧٤، وقد كان هذا سببًا أساسًا في توتر العلاقات التركية – اليونانية، مما عزّز علاقة اليونان بالمجموعة الأوربية لتصبح عضوًا فيها عام ١٩٨١[٤٣].

إنّ العلاقة بين الطرفين ظلّت متسمة بعدم التوازن بين مكوناتها الاقتصادية والسياسية، فعلى الرغم من أنّ تركيا أضحت العضو الأقوى اندماجًا على الصعيد الاقتصادي الأوربي[٤٤]، فإنّ علاقتها السياسية بقيت حوارًا ناقصًا داخل إطار اتفاقية الشراكة، وكثيرًا ما تعرض هذا الحوار للإعاقة، جراء التطورات السياسية التي شهدتها تركيا، ولاسيما انقلاب عام ١٩٨٠ وما بعده، إذ أفرزت تلك التطورات انتقادات أوربية مستمرة وشديدة اللهجة حول الديمقراطية وحماية حقوق الإنسان ومعاملة الأكراد في تركيا، وبعد انضمام اليونان إلى المجموعة الأوربية عام ١٩٨١، ازدادت العلاقات السياسية تدهورًا؛ بسبب الصراع بين تركيا واليونان، ومشكلة قبرص المقسّمة غير المحلولة، وكثيرًا ما كان الحوار السياسي بين تركيا والمجموعة الأوربية ينحدر إلى درك الاتهامات والاتهامات المضادة المتبادلة[٤٥].

وتوترت العلاقات التركية الأوربية نتيجة لقبول اليونان بوصفها عضوًا في المجموعة، فضلًا عن إيقاف المساعدات الاقتصادية الأوربية التي كانت تقدم لتركيا، لحين التزامها بالمعايير الأوربية لحقوق الإنسان، إذ دعا المجلس الأوربي القادة الأتراك إلى صياغة الدستور (المزمع تعديله) مع الميثاق الأوربي، ووجّه تحذيرًا للنظام التركي في حال عدم استجابته للمطالب الأوربية[٤٦]، وكان نتيجة انضمام اليونان إلى المجموعة منع حصول تركيا على مساعدات اقتصادية التي كانت تقدمها المجموعة إلى تركيا وهو الدافع الأساس الذي جعل تركيا تتقدم بطلب رسمي للحصول على عضوية كاملة؛ للإبقاء على مكانتها متوازنة مع اليونان تجاه علاقاتها مع دول المجموعة الأوربية، وبالتالي فإنّ طلب تركيا للحصول على عضوية كان لأجل ألّا تكون في مكانة أدنى من التي تحتلها اليونان بعد حصولها على العضوية الكاملة بنتيجة لوجود صراعات عميقة بين الدولتين[٤٧].

وبناءً على المادة (٢٣٧) من معاهدة روما لعام ١٩٥٧، وهي المعاهدة التي سمحت لأي دولة في أوربا أنْ تتقدم بطلب العضوية الكاملة للمجموعة الأوربية، فقد شهدت تلك المدة انضمام كلّ من إسبانيا والبرتغال عام ١٩٨٦، الأمر الذي دعا تركيا لتقديم طلب رسمي لنيل العضوية الكاملة في المجموعة الأوربية في الرابع عشر من شباط ١٩٨٧، مرفقة ذلك بحملة دعائية كبيرة مبينة للرأي العام الأوربي مدى الأهمية التي ستجنيها أوربا في حال موافقتها على طلبها[٤٨]، إذ جاء في كلمة ألقاها رئيس الوزراء التركي توركوت اوزال قوله: **((إنّ أوربا تستفيد كثيرًا بقبول تركيا في السوق الأوربية المشتركة؛ لأنها ستعطي طاقة وحيوية جديدة لها عن طريق منحها فرصًا للاستثمار في الطرق والموانئ ومحطات توليد الطاقة وغير ذلك ... وعلينا أنْ نعمل كثيرًا ريثما نستطيع رفع تركيا إلى مصاف الدول الأوربية المعاصرة، وجعلها عضوًا قويًا ومساويًا في أوربا، وعضوًا كاملًا في المجموعة الاقتصادية الأوربية ... وإنّنا لا نستند في مطالبتنا أوربا بضرورة قبولنا في الجماعة الأوربية إلى وضعنا السياسي، وإلى المخاطر التي تفرض علينا مواجهتها، وفي ذلك تضحيات جسام، ولكن هناك الحقيقة الثابتة المتعلقة بحيوية إقليمنا للدفاع الغربي، بخاصة أنّ أحداث أفغانستان وأزمة النفط والثورة الإسلامية في إيران وحرب الخليج، تبرز من جديد أهمية هذه المنطقة التي توجد فيها مصالح حيوية لأوربا وتجاورها تركيا جغرافيًا))**[٤٩]، وأضاف توركوت أوزال قائلًا: **((علينا أنْ نعمل كثيرًا ريثما نستطيع رفع تركيا إلى مصاف الدول الأوربية المعاصرة – وهو الأمر الذي كان يتحمس له أتاتورك – وجعلها عضوًا قويًا ومساويًا في أوربا وعضوًا كاملًا في المجموعة الاقتصادية الأوربية))**[٥٠].

واعتمدت تركيا في تلك المرحلة لأجل تحقيق هدف الانضمام إلى الاتحاد الأوربي على العديد من الوسائل والإمكانيات الذاتية ولاسيما الإصلاحات الداخلية، وأخرى الخارجية بالاعتماد على الحلفاء، ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، ففي المؤتمر الذي عقد في الحادي والعشرين من نيسان عام ١٩٨٨ في واشنطن لمناقشة مسألة إحياء الإسلام والإرهاب في الشرق الأوسط دعت الولايات المتحدة الأمريكية أوربا إلى إعادة النظر في موقعها إزاء تركيا وتسهيل انضمامها إلى المجموعة الأوربية، وإلى ضرورة دعمها عسكريًا واقتصاديًا؛ لأنّ فشل تركيا في الحصول على الدعم الغربي سيؤدي إلى عرقلة عملية الإصلاحات التي تقوم بها[٥١].

وبعد دراسة هذا الطلب أصدرت المفوضية الأوربية في الثامن عشر من أيلول عام ١٩٨٩ توصيتها للمجلس (بأنه من غير المفيد فتح مفاوضات الانضمام أمام تركيا بشكل فوري لأنها تعاني مشاكل اقتصادية وسياسية). وقد أوصت المفوضية (بتعزيز علاقات التعاون مع

تركيا في حال انفتاحها على أوربا بشرط أنْ تستكمل إصلاحاتها السياسية والاقتصادية في أقرب وقت)، وأضافت المفوضية: (إنّ تركيا تعاني نقصًا في الديمقراطية بسبب دور العسكر المحوري في الحياة السياسية، وكذلك بسبب القيود القانونية التي تحدّ من حرية العمل السياسي)، ونددّت المفوضية بالقمع الثقافي الذي يعانيه الأكراد في شرق البلاد، فضلًا عن انتهاك حقوق الإنسان فيها(٥٢).

وفي عام ١٩٩٠ تمّ استكمال إقامة الاتحاد الجمركي المتعلق باتفاق الانتساب الأول، وكذلك مواصلة تقديم المساعدات المالية لتركيا وفقًا لما جاء في البروتوكول المالي الرابع لعام ١٩٨١، إلا أنّ سرعان ما أصبحت التجربة الأوربية أكثر نضجًا وأصبحت شروط العضوية أكثر تشددًا(٥٣).

وبما أنّ أوربا في تلك المدة كانت تركز على رفع مستوى التكامل بين الأعضاء، قامت بتأجيل ملفات العضوية، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لم يكن هناك مكان لعضوية تركيا؛ بسبب عملية توسيع الاتحاد باتجاه دول شرق ووسط أوربا، وفي الوقت نفسه لم يغلق الباب بوجه تركيا، وبقيت مسألة عضويتها قائمة لأجل ضمان استمرار السياسة الخارجية التركية وفقًا للمصالح الغربية، لذا تمّ تقديم توصيات لتركيا للقيام بالإصلاحات في شتى المجالات؛ لفتح باب المفاوضات النهائية أمامها، في حين ركز الاتحاد الأوربي على الطلبات التي تقدمت بها دول أوربا الوسطى والشرقية بوصفها أكثر أوروبية من تركيا (٥٤).

واتجهت الحكومة التركية بعد أنْ قوبل الطلب التركي بالانضمام إلى الاتحاد الأوربي بالرفض من المجموعة الأوروبية عام ١٩٨٩ إلى تبنّي سلسلة من الإصلاحات، إذ كانت ترغب في تأسيس الوحدة الجمركية مع الاتحاد الأوروبي وفقًا لما نصّت عليه اتفاقية أنقرة عام ١٩٦٣ والبرتوكول الإضافي المكمل لها عام ١٩٧٠(٥٥).

واعتمدت تركيا لأجل تحقيق هدفها للانضمام إلى السوق الأوروبية العديد من الوسائل منها الذاتية، وأخرى الخارجية، مثل: الاعتماد على الحلفاء ولاسيما الولايات المتحدة الأمريكية فالأخيرة لديها علاقات استراتيجية قوية مع طرفي العلاقة (تركيا والاتحاد الأوروبي)، فبعد نشوب حرب الخليج عام ١٩٩١ استطاع الأتراك أنْ يحصلوا على وعد أمريكي رسمي بدعم جهودهم الرامية إلى الانضمام إلى المجموعة الأوروبية وذلك أثناء زيارة جيمس بيكر(٥٦)، وزير الخارجية الأمريكي آنذاك إلى تركيا الذي أخبر بيكر توركوت أوزال: **((أن الولايات المتحدة أقرّت رسميًا بأنها سوف تؤيد بقوة طلب تركيا للانضمام إلى المجموعة الأوروبية))**، على الرغم من أنّ هذا القرار هو من صميم اختصاصات المجموعة الأوروبية(٥٧).

الخاتمة:

ممّا تمّ ذكره في البحث تمّ التوصّل إلى مجموعة من النتائج ومنها ما يأتي:

١. اتفقت معظم التيارات السياسية في تركيا على الانضمام إلى الاتحاد الأوربي؛ لوجود المؤسسة العسكرية التركية التي لها علاقات جيدة مع دول الاتحاد مما يسهل عملية الانضمام، ولاسيما أنّها ترغب في إشاعة الديمقراطية وممارسة الحياة السياسية.

٢. على الرغم من الرغبة التركية بالانضمام إلا أنّ هنالك ازدواجية في تعامل الاتحاد الأوربي مع تركيا مقارنة بالدول الأخرى الأوربية التي تريد الانضمام والتي انضمت مسبقًا، على الرغم من الإنجازات والقفزات الإيجابية التي حققها الطرف التركي في مختلف المجالات وتحقيقه لشروط الاتحاد.

٣. استعمل الجانب الأوروبي سياسة المراوغة الذي يهدف به القضاء على الهوية الإسلامية وتحقيق مصالحه.

٤. استعمل الاتحاد الأوربي سياسة النفس الطويل (مفاوضات مفتوحة غير منتهية)؛ لإضعاف الجانب التركي ومن تلك السياسات استعماله القضية الأرمنية والقبرصية وملف حقوق الإنسان؛ للضغط على الجانب التركي لتقديم التنازلات وجعله متلهفًا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي.

الهوامش

References

(١) أسعد موريس شربل وحنا كمال، موسوعة بلدان العالم بالأرقام، دار الفكر العربي، بيروت، ١٩٩٩، ص١٢٤.

(٢) محمد عسال وسعاد لهراوة، انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوربي– الفرص والقيود، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح– ورقلة، ٢٠١٣، ص ٢١ .

(٣) حسين طلال مقلد، تركيا والاتحاد الأوربي بين العضوية والشراكة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٢٦، العدد ١ ، سوريا، ٢٠١٠، ص ٣٤٦ .

(٤) احمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، ط٢، الدار العلوم ناشرون، بيروت، ٢٠١١ ، ص ١٤٢ .

(٥) المصدر نفسه، ص ١٤٥ .

(٦) الصادق رتيمة ونصر الدين مصمودي، المصدر السابق، ص ١٦–١٧.

(٧) الصادق رتيمة ونصر الدين مصمودي، المصدر السابق ، ص ١٧.

(٨) محمد عربي لادمي، التنافس التركي الإيراني على مناطق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط ١٩٩٦–٢٠١٤، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر ، ٢٠١٤، ص ٥٣.

(٩) نقلا عن: لقمان عمر النعيمي، تركيا والاتحاد الاوربي دراسة لمسيرة الانضمام، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ١٢٠، ابو ظبي، ٢٠٠٧، ص ١١–١٢.

(١٠) **توركـوت اوزال:** ولد في ملاطيا شرقي تركيا في ١٣ تشرين الاول عام ١٩٢٧، تخرج في الجامعة التكنولوجية في اسطنبول عام ١٩٥٠ بدرجة مهندس كهربائي، سافر بعد تخرجه من الجامعات مباشرة الى الولايات المتحدة الامريكية عام ١٩٥٢ لدراسة الاقتصاد والهندسة، بعد عودته عمل في تصاميم مشاريع عديدة للمحطات الكهرمائية ومنها: محطات توليد الطاقةن وبناء السدود في حوضي نهري دجلة والفرات، وعمل عام ١٩٦١ مستشارًا في اللجنة العلمية الاستشارية لوزارة الدفاع اثناء خدمته العسكرية، التحق اوزال بجامعة الشرق الاوسط للتكنولوجيا، وحاضر في علوم الهندسة والكهرباء، وأسهم في تنفيذ مشاريع انشاء سد كيبان ومحطته الكهرومائية، عمل مستشارًا فنيًا خاصًا لرئيس الوزراء سليمان ديميريل بين عامي ١٩٦٥–١٩٦٧، ومستشارًا خاصًا للبنك العالمي لأغراض المشاريع بين عامي ١٩٧٢–١٩٧٣، بعد تشكيل ديميريل لوزارته الرابعة في ٣١ آذار ١٩٧٥ عيّن اوزال نائبًا لرئيس الوزراء وكيلًا لمنظمة الدولة والتخطيط، ونائبًا لرئيس الوزراء بعد انقلاب عام ١٩٨٠ وأوكلت إليه مهمة ادارة الشؤون الاقتصادية للبلاد، وفي عام ١٩٨٣ اسس حزب الوطن الام من دون موافقة العسكريين وشارك في انتخابات عام ١٩٨٣ الذي حصل حزبه على (٢١١) مقعدًا من مجموع ٤٠٠ فتولى منصب رئيس الوزراء وفاز حزبه ايضًا في انتخابات عام ١٩٨٧ بـ ٢٩٢ مقعدًا من مجموع مقاعد المجلس، ألّف العديد من الكتب في الاقتصاد والمسائل التقنية، انتخب ثامن

رئيس جمهورية لتركيا في ٣١ تشرين الاول ١٩٨٩، توفي في ١٩٩٣/٤/١٧. للمزيد من التفاصيل ينظر: جريدة اضواء الانباء، العدد ٨٩/٤٤ في ١٩٨٩/١١/٣ والعدد ٥٢ في ١٩٨٧/١٢/٢٥؛ جلال عبد الله معوض: صناعة القرار ، دار الجيل، بيروت، ٢٠٠٢، ص٣٨؛ نور عوني عبد الرحمن السبعاوي، توركوت اوزال حياته ودوره في السياسة التركية، دار اكادميون للدراسة والنشر، عمان، ٢٠١٨.

(١١) لقمان عمر النعيمي، المصدر السابق، ص ١٢-١٣؛ مازن خليل ابراهيم، دور حزب العدالة والتنمية التركي في الصراع الايديلوجي لانضمام تركيا الى الاتحاد الاوربي، مجلة كلية التربية للبنات، جامعة بغداد، المجلد ٢٣، ٢٠١٢، ص ١٠٨٠.

(١٢) حسين حوارشيد دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، منشورات اتحاد الكتاب العرب- مكتبة الاسد، دمشق، ١٩٩٩، ص ٢٨.

(١٣) لقمان عمر النعيمي، المصدر السابق، ص ١٣-١٤؛ مازن خليل ابراهيم، المصدر السابق، ص ١٠٨٠.

(14) Mehmet Ali Birand, Turkey and The European Community, World Today, vol.34, 1978, p. 67.

(١٥) لقمان عمر النعيمي، المصدر السابق، ص ١٤؛ محمد عزيز شكري، تركيا وقضايا اوربية، مجلة السياسة الدولية، العدد ٣٨، القاهرة، اب ١٩٩٩، ص٢٣.

(١٦) محمد عزيز شكري، المصدر السابق، ص ٢٤.

(١٧) لقمان عمر النعيمي، المصدر السابق، ص ١٤-١٥.

(١٨) محمد ياس خضير الغريري، الدور الامريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الاوربي ١٩٩٣-٢٠١٠، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠، ص ٢٢٦.

(١٩) مازن خليل ابراهيم ، المصدر السابق، ص ١٠٨٠ .

(٢٠) **هاري ترومان (٨ ايار ١٨٨٤ - ٢٦ كانون الاول ١٩٧٢):** هو الرئيس الثالث والثلاثون للولايات المتحدة الأمريكية، ولد في ميسوري، وقضى معظم شبابه في مزرعة عائلته، خدم ضابط مدفعية في معركة في فرنسا في وحدة الحرس الوطني، ثم التحق بالجيش الأمريكي وخاض الحرب العالمية الأولى، تولى المنصب من ١٢ نيسان ١٩٤٥ حتى ٢٠ كانون الثاني ١٩٥٣، وشغل منصب نائب الرئيس الأمريكي لمدة ٨٢ يومًا ثم تولى الرئاسة خلفًا للرئيس فرانكلين روزفلت، وكان عضوًا في مجلس الشيوخ الأمريكي عن ولاية ميسوري (١٩٣٥-١٩٤٥)، أشرف ترومان على إنهاء الحرب العالمية الثانية واستسلام كلّ من ألمانيا النازية واليابان، وأمر بإطلاق قنبلتي هيروشيما وناجازاكي في آب ١٩٤٥، وعمل على إنشاء منظمة حلف شمال الأطلسي في عام ١٩٤٩، وكذلك بدأت في عهده الحرب الباردة بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي، وأسهم في التدخل العسكري في الحرب الكورية عام ١٩٥٠، توفي عام ١٩٧٢ ودفن في المكتبة والمتحف الرئاسي في مدينة كانساس سيتي بولاية ميزوري. للمزيد من التفاصيل ينظر:

Stephen E. Ambrose, Truman, New York: Simon & Schuster. ISBN, 1983, p. 978; Sracic. Paul A. Encyclopedia of American Parties, Campaigns, and Elections. Westport, Conn: Greenwood, 1999, p. 4.; Brian Harry S. Burnes, Truman: His Life and Times. Kansas City, Missouri: Kansas City Star Books, 2003, p.78.

(٢١) لقمان عمر النعيمي، المصدر السابق، ص ١٥-١٦؛ مازن خليل ابراهيم ، المصدر السابق، ص ١٠٨١.

(٢٢) **حلف شمال الاطلسي:** ويعرف اختصارًا الناتو (NATO)، وهو منظمة عسكرية دولية تأسست عام ١٩٤٩م بناءً على معاهدة شمال الأطلسي التي تمّ التوقيع عليها في واشنطن في ٤ نيسان ١٩٤٩، شكّل حلف الناتو نظامًا للدفاع الجماعي تتفق فيه الدول الأعضاء على الدفاع المتبادل ردًا على أي هجوم من أطراف خارجية، ثلاثة من أعضاء الناتو (الولايات المتحدة الأمريكية، وفرنسا، والمملكة المتحدة) هم أعضاء دائمون في مجلس الأمن الدولي يتمتعون بـ حق الفيتو وهم رسميًا دول حائزة للأسلحة النووية، ويقع المقر الرئيس لحلف الناتو في هارين، وبروكسل، وبلجيكا، في حين أنّ مقر عمليات قيادة حلف الناتو يقع بالقرب من مونس، بلجيكا. للمزيد من التفاصيل ينظر:

Keat Gin , A Historical Encyclopedia from Angkor wat to East Timor , 2004 , Vol .2 , P. 202 .

(٢٣) لقمان عمر النعيمي، المصدر السابق، ص ١٦.

(٢٤) حيدر جاسم محمد محمود، واقع السياسية التركية حيال الاتحاد الاوربي ومستقبلها، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، ٢٠١٤، ص٧١.

(٢٥) حيدر جاسم محمد محمود، المصدر السابق، ص ٧١.

(٢٦) **مصطفى كمال:** ولد عام ١٨٨١ في ولاية سالونيك، تخرج من الكلية الحربية في اسطنبول عام ١٩٠٥ برتبة رئيس، وفي عام ١٩٠٩ عيّن مدربًا للفيلق الثالث في سالونيك، شارك فيه في العمليات الحربية في ألبانيا ثم نقل إلى القيادة العامة في اسطنبول عام ١٩١٨، وشارك في حروب البلقان ١٩١٢–١٩١٣، وفي عام ١٩١٣ عيّن ملحقًا عسكريًا في صوفيًا، وشارك في العمليات الحربية في الحرب العالمية الأولى، وفي عام ١٩١٦ عيّن قائدًا للفيلق السادس عشر في أدرنة ورقيّ إلى رتبة زعيم (عميد) ثم حصل على لقب باشا، وفي عام ١٩١٨ عيّن مرة أخرى قائدًا للجيش السابع في فلسطين، وبعد توقيع هدنة مودروس عاد إلى اسطنبول، وعيّن مفتشًا للقوات العثمانية في شرق الأناضول عام ١٩١٩، وقاد الحركة الوطنية في البلاد، وألغى السلطنة العثمانية، وأعلن قيام النظام الجمهوري في تركيا عام ١٩٢٣، وأصبح أول رئيس جمهورية لتركيا إلى أنْ توفي عام ١٩٣٨. للمزيد من التفاصيل ينظر: مصطفى الزين، أتاتورك وخلفاؤه، بيروت، ١٩٨٢ ؛

Atatturk, Tarkish Ntional Kommission Fur Unesco, 1963, P.7-10 ;

باسل دقاق، تركيا بين جبارين، لبنان، ١٩٤٧، ص٣٣–٣٤.

(١) ارتبط حكم مصطفى كمال (١٩٢٣ – ١٩٣٨) بالسعي الى احداث تغيرات جذرية في مختلف مجالات الحياة على وفق المبادئ الستة التي عرفت بالكمالية او الاتاتوركية، والتي اصبحت منطلقات فكرية اساسية جرى تبنيها رسميًا منذ عام ١٩٣٧، لتصبح بالتالي بمثابة فلسفة كاملة للنظام السياسي التركي في السنوات اللاحقة . للمزيد من التفاصيل ينظر:

Tarvat Kemal, Turkey's valitics , the Transition tomulti – varty system, vrincetion, uviv. Press, N. J. 1959. P.251.

(٢) قاسم خلف عاصي الجميلي، تطورات واتجاهات السياسة الداخلية التركية، ١٩٢٣–١٩٢٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٥، ص٦٥؛ محسن حمزة حسن العبيدي، التطورات

السياسية الداخلية في تركيا ١٩٤٦-١٩٦٠، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الموصل، ١٩٨٩، ص١٨.

(١) احمد السعيد سليمان، التيارات القومية والدينية في تركيا المعاصرة، دار المعرفة، القاهرة، ١٩٦١، ص٧٣.

(٣٠) **عصمت اينونو:** ولد عام ١٨٨٤، وتبلورت شخصيته السياسية في الجيش عندما كان قائدًا للقوات العثمانية في اليمن، وأصبح القائد العام للجيش الرابع على الجبهة الروسية، انضم إلى مصطفى كمال في أنقرة وحاز على لقب (اينونو) بعد انتصاره على الجيش اليوناني عام ١٩١٢ في موقعة القرية التركية اينونو، عيّن وزيرًا للشؤون الخارجية عام ١٩٢٢، ثم أصبح نائبًا لرئيس الوزراء في (١٩٢٣-١٩٢٤)، (١٩٢٥-١٩٣٧)، وبعد وفاة أتاتورك انتخب رئيسًا للجمهورية في ١١ تشرين الثاني ١٩٣٨، وبقي في منصبه حتى ٢٢ آذار ١٩٥٠ عندما فاز الحزب الديمقراطي في الانتخابات شكل الوزارات الائتلافية الأربعة على إثر انقلاب عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٦٥، خسر حزبه انتخابات عام ١٩٦٥، توفي عام ١٩٧٣. للمزيد من التفاصيل ينظر: علاء طه ياسين، عصمت اينونو ودوره السياسي في تركيا، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٦؛

E. E. Worthem, Mustafa Kamal of Turkey, Edited by Obert Badeff, London, 1980, P.25-26.

(٣) ابراهيم الداقوقي، الاحزاب السياسية واتجاهات السياسة التركية، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٠، ص١٣.

(٣٢) محمد عسال وسعاد لهراوة، المصدر السابق، ص ٢٠ .

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٤٠ .

(٣٤) وهو أول انقلاب عسكري في تركيا، قام به مجموعة من ضباط القوات المسلحة التركية خارجين عن قيادة رؤساء الأركان، ضد الحكومة المنتخبة ديمقراطيا لحزب الديمقراطية في ٢٧ ايار ١٩٦٠، ووقع الحادث في وقت من الاضطرابات الاجتماعية والسياسية والمصاعب الاقتصادية، إذ كانت المساعدات الأمريكية بحسب مبدأ ترومان ومشروع مارشال نفدت، ومن ثم كان رئيس الوزراء، عدنان مندريس، يخطط لزيارة إلى موسكو أملًا في وضع خطوط بديلة للائتمان، وأعلن العقيد ألبارسلان ترك، الانقلاب في الإذاعة. للمزيد من التفاصيل ينظر: سوناكيلي، الجيش التركي وثورة عام ١٩٦٠، مجلة السياسة الدولية، العدد ١٣، تموز ١٩٦٨؛

Avdar Tevfik Birinci, Türkiye'nin Demokrasi Tarihi 1950-1995, Istanbul, 1996, s.23-26.

(٣٥) محمد عسال وسعاد لهراوة، المصدر السابق، ص ٤١ .

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٤٠؛ مصطفى عبد العزيز، سياسة تركيا الخارجية تجاه الدول الاوربية ودول البحر المتوسط، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ٢٦، تشرين الثاني، ١٩٩٨، ص ٢٧.

(٣٧) حسين حورشيد دلي، المصدر السابق، ص٢٤-٢٥.

(٣٨) لقمان عمر النعيمي، المصدر السابق، ص ١٩؛ هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، ترجمة: فاضل جتكر، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠١، ص ٢٣٣-٢٣٤.

(٣٩) لقمان عمر النعيمي، المصدر السابق، ص ١٩–٢٠.

(٤٠) حيدر جاسم محمد محمود، المصدر السابق، ص ٧٢.

(٤١) محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الاوربي والعلاقات العربية – الاوربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠١، ص ٣٤ .

(٤٢) محمد عسال وسعاد لهراوة، المصدر السابق، ص ٤١ .

(٤٣) حيدر جاسم محمد محمود، المصدر السابق، ص٧٢؛

F.U.R.S., Memorandum of a Conversation Between , Kissinger and Hagnghua ,Turkey , 10 October 1982 , No . 349 , p.1.

(44) F.U.R.S., Vol. XI, Telegram From the Department of State to the Embassy in Turkey, 3 December 1986, No.219, pp. 605-606.

(٤٥) لقمان عمر النعيمي، المصدر السابق، ص ٢٠–٢١؛ رضا محمد هلال، حول عضوية تركيا في الاتحاد الاوربي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد ١٣٢، نيسان ١٩٩٨، ص ٢٣٣– ٢٣٤.

(46) F.U.R.S. Vol ,Xl , Memorandum from the president's Assistant for National security Affairs Kissinger to president America , 1983, No . 404, P . 121 .

(٤٧) محمد ياس خضير الغريري، المصدر السابق، ص ٢٢٤–٢٢٥؛

F.U.R.S., Telegram United states Department of state office of, privacy and Classification Review, 5 Deusamber 1987 , No. 114.

(٤٨) محمد عسال وسعاد لهراوة، المصدر السابق، ص ٤١.

(٤٩) نقلا عن: محمد عسال وسعاد لهراوة، المصدر السابق، ص ٤١.

(٥٠) نقلا عن: لقمان عمر النعيمي، المصدر السابق، ص ٢١–٢٢.

(٥١) محمد ياس خضير الغريري، المصدر السابق، ص ١٧٢–١٧٤ ؛

F.U.R.S., Vol. XI, Memorandum for the President's File, 4 November 1989, No.179, pp.493-499.

(٥٢) فؤاد نهرا، الاتجاهات السياسية في اوربا وقضية انضمام تركيا، مجلة شؤون الاوسط، العدد١١٦، ٢٠٠٤، ص ٧٩؛ لقمان عمر النعيمي، المصدر السابق، ص ٢٢.

(٥٣) حيدر جاسم محمد محمود، المصدر السابق، ص ٧٢.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٧٣ .

(٥٥) هاينتس كرامر، تركيا المتغيرة تبعث في ثوب جديد، ترجمة: فاضل جنكر، الرياض، مكتبة العبيكان، ٢٠٠١، ص ٣١٦ – ٣١٨.

(٥٦) **جيمس بيكر**: هو محامي وسياسي أمريكي، ولد بيكر في مدينة هيوستن عام ١٩٣٠، ودخل مدرسة هيل وجامعة برينستون قبل أنْ يخدم في مشاة البحرية الأمريكية. وبدأ مسيرته القانونية بعد تخرجه من كلية الحقوق بجامعة تكساس، شغل منصب رئيس موظفي البيت الأبيض ووزير الخزانة في عهد الرئيس رونالد ريجان وكان وزير الخارجية ورئيس أركان البيت الابيض مجددًا في إدارة الرئيس جورج بوش الأب، أصبح صديقًا مقربًا لجورج بوش والأب وعمل في حملة بوش غير الناجحة لدخول مجلس الشيوخ في عام ١٩٧٠،

عمل في مناصب مختلفة في إدارة الرئيس ريتشارد نيكسون، ثم شغل منصب وكيل وزارة التجارة في عهد جيرالد فورد، وعمل في حملة فورد الرئاسية عام ١٩٧٦، وسعى دون نجاح لنيل منصب النائب العام لولاية تكساس. للمزيد من التفاصيل ينظر: https://snaccooperative.org/ark:/99166/w6794x7x

(٥٧) محمد ياس حضير الغريري، المصدر السابق، ص ١٧٢– ١٧٤.

ترجمة المصادر:

- Asaad Maurice Charbel and Hanna Kamal, Encyclopedia of the World's Countries in Numbers, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Beirut, 1999.
- Mohamed Assal and Souad Lahraoua, Turkey's accession to the European Union - Opportunities and Constraints, Master's thesis (unpublished), Faculty of Law and Political Sciences, Kasdi Merbah University - Ouargla, 2013.
- Hussein Talal Muqallad, Turkey and the European Union between Membership and Partnership, Damascus University Journal of Economic and Legal Sciences, Volume 26, Issue 1, Syria, 2010.
- Ahmed Davutoğlu, Strategic Depth, Turkey's Position and Role in the International Arena, translated by: Muhammad Jaber Thalji and Tariq Abdel Jalil, 2nd edition, Al-Dar Al-Ulum Publishers, Beirut, 2011.
- Muhammad Arabi Ladmi, Turkish-Iranian Competition for Spheres of Influence in the Middle East 1996-2014, Master's Thesis (unpublished), Faculty of Law and Political Sciences, Mohamed Khaydir University of Biskra, Algeria, 2014.
- Luqman Omar Al Nuaimi, Turkey and the European Union, a study of the accession process, Emirates Center for Strategic Studies and Research, No. 120, Abu Dhabi, 2007.
- Adwaa Al Anba newspaper, issue No. 44/89 on 11/3/1989 and issue No. 52 on 12/25/1987; Jalal Abdullah Moawad: Decision Making, Dar Al-Jeel, Beirut, 2002.
- Nour Awni Abdul Rahman Al-Sabaawi, Turkut Ozal, his life and his role in Turkish politics, Dar Akademis for Study and Publishing, Amman, 2018.
- Mazen Khalil Ibrahim, The role of the Turkish Justice and Development Party in the ideological struggle for Turkey's accession to the European Union, Journal of the College of Education for Girls, University of Baghdad, Volume 23, 2012, p. 1080.
- Hussein Hawarshid Deli, Turkey and Foreign Policy Issues, Arab Writers Union Publications - Al-Assad Library, Damascus, 1999.
- Muhammad Aziz Shukri, Turkey and European Issues, International Politics Magazine, No. 38, Cairo, August 1999.
- Muhammad Yas Khudair Al-Ghurairi, The American Role in Turkey's Policy toward the European Union 1993-2010, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2010.
- Haider Jassim Muhammad Mahmoud, The reality of Turkish politics towards the European Union and its future, Master's thesis (unpublished), College of Arts and Sciences, Middle East University, 2014.

- Qasim Khalaf Asi Al-Jumaili, Developments and Trends in Turkish Domestic Policy, 1923-1928, Master's Thesis (unpublished), College of Arts, University of Baghdad, 1985.
- Mohsen Hamza Hassan Al-Obaidi, Internal Political Developments in Turkey 1946-1960, Master's Thesis (unpublished), College of Arts, University of Mosul, 1989.
- Ahmed Al-Saeed Suleiman, Nationalist and Religious Currents in Contemporary Turkey, Dar Al-Ma'rifa, Cairo, 1961.
- Alaa Taha Yassin, Ismet Inonu and his political role in Turkey, doctoral thesis (unpublished), College of Education, Al-Mustansiriya University, 2006.
- Ibrahim Al-Daqouqi, Political Parties and Turkish Politics Trends, Institute of Asian and African Studies, Al-Mustansiriya University, Baghdad, 1980.
- Sonakili, The Turkish Army and the 1960 Revolution, International Politics Review, No. 13, July 1968.
- Mustafa Abdel Aziz, Turkey's foreign policy towards European countries and the Mediterranean countries, International Politics Magazine, Cairo, No. 26, November 1998.
- Heinz Kramer, A Changing Turkey Searches for a New Dress, translated by: Fadil Gutker, Obeikan Library, Riyadh, 2001.
- Muhammad Mustafa Kamal and Fouad Nahra, Decision-making in the European Union and Arab-European relations, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2001.
- Reda Muhammad Hilal, on Turkey's membership in the European Union, International Politics Magazine, Cairo, No. 132, April 1998.
- Fouad Nohra, Political Trends in Europe and the Issue of Turkey's Accession, Affairs of the Middle East Magazine, Issue 116, 2004.
- Heinz Kramer, A Changing Turkey Resurrects in a New Dress, translated by: Fadil Cenker, Riyadh, Obeikan Library, 2001.